Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Geo-economics and the Reshaping of Power: A Comparative Study of the United States and China

Abdallah Gamal Hosny Youssef *

Receipt date: 4/11/2025 Accepted date: 3/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.909

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study analyzes the role of geoeconomic policies in reshaping patterns of power within the contemporary international system, amid the relative decline of the ability of traditional military power to explain international influence. It is based on the premise that the expanding use of economic instruments—such as finance, trade, investment, and technology—has contributed to redefining the ways in which power is produced, exercised, and redistributed among major powers.

The study addresses a central research question: to what extent has the deployment of geoeconomic instruments contributed to reshaping power relations between the United States and China within the international system? Methodologically, the study adopts a comparative analytical approach supported by structural-descriptive analysis to compare the geoeconomic strategies of the United States and China as two distinct models. The comparison is conducted through an analytical framework based on four key criteria: the nature of the geoeconomic instrument, the strategic objective behind its use, its effectiveness in reshaping relative power, and the political and economic costs associated with its deployment.

The findings indicate that geoeconomics does not constitute an independent or absolute form of power; rather, it functions as a contingent and flexible mechanism whose effectiveness is shaped by broader political, military, and structural contexts. The results further reveal that the United States relies on coercive geoeconomic instruments that are effective in the short to medium term, whereas China relies on a long-term cumulative geoeconomic strategy centered on investment, infrastructure, and supply chains, gradually enhancing its power while incurring lower direct political costs and producing slower effects.

Keywords: Geoeconomics, Balance of Power, International System, Economic Instruments.

* Ph.D. Candidate/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences/ Department of Political Science/International Relations. abdallah.hosny2014@feps.edu.eg

Corresponding author: Abdallah Gamal Hosny Youssef**;** email: abdallah.hosny2014@feps.edu.eg

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

الجيواقتصاد وإعادة تشكيل القوة: دراسة مقارنة بين الولايات المتّحدة والصّين

عبدالله جمال حسني يوسف*

الملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة داخل النظام الدولي المعاصر، في ظل التراجع النسبي لقدرة القوة العسكرية التقليدية على تفسير النفوذ الدولي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التوسع في استعمال الأدوات الاقتصادية، مثل التمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، قد أسهم في إعادة صياغة طرق إنتاج القوة وممارستها وإعادة توزيعها بين القوى الكبرى.

وتعالج الدراسة إشكالية رئيسة تتمحور حول: إلى أي مدى أسهم توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة بين الولايات المتحدة والصين داخل النظام الدولي؟. ومنهجيًا، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن مدعومًا بالمنهج الوصفي البنيوي؛ وذلك لمقارنة الاستراتيجيات الجيواقتصادية للولايات المتحدة، والصين بوصفهما أنموذجين متمايزين. وتجرى المقارنة من خلال إطار تحليلي يقوم على أربعة معايير رئيسة، هي: طبيعة الأداة الجيواقتصادية، والهدف الاستراتيجي من توظيفها، ودرجة فاعليتها في إعادة تشكيل القوة النسبية، والتكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على استعمالها.

وتظهر نتائج الدراسة أنّ الجيواقتصاد لا يمثل نمطًا مستقلاً أو مطلقًا للقوة، بل يعمل كآلية شرطية ومرنة تتحدد فاعليتها وفق السياقات السياسية والعسكرية والبنيوية الأوسع. كما تكشف النتائج أنّ الولايات المتحدة تعتمد أدوات جيواقتصادية قسرية عالية الفاعلية على المدى القصير والمتوسط، في حين ترتكز الصين على استراتيجية جيواقتصادية تراكمية طويلة الأمد، قائمة على الاستثمار والبنية التحتية وسلاسل التوريد، بما يعزز قوتها تدريجيًّا مع انخفاض الكلفة السياسية المباشرة وبطء التأثير.

الكلمات المفتاحية: الجيواقتصاد، توازن القوى، النظام الدولي، الأدوات الاقتصادية.

* باحث في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية/ العلاقات الدولية.

المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولًا جوهريًا في أنماط ممارسة القوة وتوزيعها، إذ تراجعت الأهمية النسبية للأدوات العسكرية لصالح الأدوات الاقتصادية التي باتت تشكل محورًا رئيسًا في إدارة الصراعات وبناء التحالفات الدولية، مما أعاد مفهوم الجيواقتصاد ليحتل مركز الصدارة في فهم ديناميكيات الاقتصاد السياسي العالمي، مع تزايد استعمال الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف الفاعلين الدوليين، الأمر الذي يعكس تراجع النظام الليبرالي التقليدي القائم على سياسات القوة، في ظل التنافس الاقتصادي القائم بين القوى الكبرى، كالصين والولايات المتحدة.

وفي ظل هذا التحول، تبرز الإشكالية البحثية الأساسية على النحو الآتي: "إلى أيّ مدى أسهم توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة بين الولايات المتحدة والصين داخل النظام الدولي؟". وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكالات الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالجيواقتصاد بوصفه نمطًا حديثًا لممارسة القوة في العلاقات الدولية؟.
- كيف يختلف نمط توظيف الأدوات الجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين من حيث طبيعة الأداة والأهداف الاستراتيجية؟.
- ما مدى فاعلية هذه الأدوات في تعزيز القوة النسبية للطرفين داخل النظام الدولي؟.
- ما حدود هذا التوظيف، وما الآثار الارتدادية البنيوية والسياسية المترتبة عليه؟.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أن الأدوات الجيواقتصادية لا تمثل نمطًا مستقلاً أو مطلقًا لإنتاج القوة، بل تسهم في إعادة تشكيل أنماط القوة النسبية بين القوى الكبرى بدرجات متفاوتة، تتحدد فاعليتها وفق السياق البنيوي والسياسي، وطبيعة الأداة المستعملة، وموقع الدولة داخل بنية الاقتصاد العالمي. وتفترض الدراسة أنّ هذا التباين يظهر بوضوح عند مقارنة الأنموذجين: الأمريكي والصيني؛ إذ تختلف أنماط التوظيف ودرجات الفاعلية والتكلفة بما ينعكس مباشرة على إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي المعاصر.

وعلى الرغم من تنامي الأدبيات الغربية التي تناولت مفهوم الجيواقتصاد وأدواته، فإن معظم هذه الدراسات ركزت إما على البعد النظري للمفهوم، أو على تحليل أدوات بعينها في سياقات منفصلة، من دون تقديم إطار تحليلي مقارن يوضح اختلاف فاعلية توظيف الأدوات الجيواقتصادية بين القوى الكبرى داخل النظام الدولي.

كما يلاحظ محدودية الإسهامات العربية التي تتناول الجيواقتصاد بوصفه نمطًا متكاملًا لممارسة القوة، خاصة فيما يتعلق بالربط بين الأدوات الجيواقتصادية وتداعياتها على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من طريق تقديم تحليل مقارن منظم لاستراتيجيات توظيف الأدوات الجيواقتصادية لدى القوى الكبرى، وبيان حدود فاعليتها في التأثير في بنية النظام الدولي المعاصر.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، إلى جانب المنهج الوصفي البنيوي، وذلك بهدف تحليل أثر توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة النسبية داخل النظام الدولي المعاصر، من طريق دراسة مقارنة بين حالتين تمثلان أنموذجين متمايزين في ممارسة الجيواقتصاد، هما: الولايات المتحدة والصين، ليس من حيث توصيف الأدوات الجيواقتصادية فحسب، بل من حيث تأثير هذه الأدوات في إنتاج القوة وإعادة توزيعها داخل النظام الدولي. وتقوم المقارنة على تحليل أوجه التشابه والاختلاف في أنماط التوظيف، ودرجة الفاعلية، والنتائج المترتبة على كل أنموذج.

في المقابل، يوظف المنهج الوصفي البنيوي لتحليل السياق البنيوي الأوسع الذي تتحرك داخله هذه الأدوات، بما يشمل بنية النظام المالي والتجاري العالمي، وتوزيع القدرات الاقتصادية، ومستوى الاعتماد المتبادل، وذلك لفهم القيود البنيوية التي تؤثر في فاعلية الجيواقتصاد وحدود تأثيره بوصفه نمطًا من أنماط القوة. كما تعتمد الدراسة إطارًا تحليليًا يقوم على مجموعة من المعايير المحددة التي تستعمل لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية، بما يسمح بإجراء مقارنة منهجية بين الفاعلين الدوليين محل الدراسة. هذا

الإطار يقوم على أربعة معايير رئيسة لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية، وهي: طبيعة الأداة الجيواقتصادية، والهدف الاستراتيجي من توظيفها، ودرجة فاعليتها في تحقيق النفوذ، والتكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على استعمالها.

أولاً: تعريف السياسات الجيواقتصادية

يعود الاستعمال الأول لمفهوم الجيواقتصاد إلى إدوارد لوتواك في مقاله المنشور عام 1990 بعنوان "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: منطق الصراع وقواعد التجارة"، إذ طرح تصورًا جديدًا لتحول منطق التنافس بين الدول من ساحات المواجهة العسكرية إلى ميدان الاقتصاد والتجارة الدولية. وقد ذكر لوتواك أنّ القدرات الاقتصادية باتت تشكل أحد المكونات الجوهرية للقوة، وأداة رئيسة لفهم الديناميكيات الدولية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت تغيرًا في طبيعة الصراعات وأنماط توزيع القوة داخل النظام الدولي، وهذا ما قلص من دور الأدوات العسكرية لصالح مقاربات تقوم على التوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية (Luttwak 1990, 17-23).

وفي هذا السياق، يبرز تمييز جوهري بين الدور الذي اضطلع به الاقتصاد في النظرية الجيوسياسية التقليدية، إذ كان ينظر إليه بوصفه عنصرًا داعمًا للقوة العسكرية أو النفوذ السياسي، وبين المفهوم الجيواقتصادي المعاصر الذي يطرح الاقتصاد كقوة قائمة بذاتها، قادرة على إحداث تحولات مباشرة في موازين القوة من دون اللجوء إلى أدوات الصراع التقليدية. وبهذا المعنى، تتحول القوة الاقتصادية من مجرد وسيلة إلى هدف استراتيجي تبنى عليه سياسات الدول الكبرى في تفاعلاتها الدولية (Shahzad 2022, 22-23).

وتعكس التعريفات المعاصرة هذا التحول المفاهيمي؛ إذ يعرف معهد "Chatham House" الجيواقتصاد بوصفه تفاعلًا متبادلًا بين الاقتصاد الدولي والجغرافيا السياسية والاستراتيجية، بما يبرز تأثير التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات، كما يوضح في المقابل كيف تؤثر المتغيرات الجيوسياسية في المسارات الاقتصادية العالمية (Schneider-Petsinger 2016) وفي الاتجاه ذاته، يعرف روبرت بلاكويل وجينيفر هاريس الجيواقتصاد بأنه الاستعمال الاستراتيجي للأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية

وتحقيق نتائج جيوسياسية مواتية، إلى جانب تحليل تأثير السياسات الاقتصادية للدول الأخرى في البيئة الجيوسياسية المحيطة (Blackwill and Harris 2016, 19).

وتُعزى المكانة المتزايدة للجيواقتصاد في الأدبيات المعاصرة إلى جملة من العوامل البنيوية، أبرزها صعود رأسمالية الدولة وتراجع أنموذج السوق الحرة المطلقة، إلى جانب تعمق الترابط بين الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يرى بلاكويل وهاريس أن الموارد الاقتصادية باتت تشكل المحدد الأهم في صياغة خيارات السياسة الخارجية، في تحول واضح عن المقاربات التقليدية التي ركزت على التفوق العسكري أو التحالفات الأمنية. (Blackwill and Harris 2016, 37) وفي امتداد لهذا التوجه البنيوي، يعرف باحثو معهد الصراع والتعاون العالمي بجامعة كاليفورنيا – سان دييغو الجيواقتصاد بأنه دراسة كيفية تأثير الاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا في توزيع القدرات داخل النظام الدولي، مع التركيز على التحولات في التوازن النسبي للقوة بين الفاعلين الرئيسيين (Lee 2024).

وانطلاقًا من تلاقي هذه الرؤى، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا للسياسات الجيواقتصادية بوصفها "مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي توظفها الدولة بشكل استراتيجي في سياق التفاعلات الدولية، بهدف تعزيز مصالحها القومية، وإعادة تشكيل توازنات القوة العالمية، من خلال التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين، وصياغة بنية النظام الدولي وفقًا لأولوياتها الجيوسياسية".

ثانيًا: أدوات السّياسات الجيواقتصاديّة

تتّسم الأدوات الجيواقتصادية بطابع بنيوي مزدوج؛ إذ يمكن توظيفها بوصفها وسائل جذب وتحفيز من جهة، وأدوات ضغط وإكراه من جهة أخرى، بما يمنح الدول هامشًا واسعًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من دون الانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة. وتنبع فاعلية هذه الأدوات من قدرتها على الدمج بين الحوافز الاقتصادية والعقوبات الرادعة، وهو ما يكشف، في المقابل، محدودية أدوات القوة الناعمة حين تفتقر إلى آليات تنفيذ فعّالة. ومن ثمّ، لا يمكن تحليل أدوات مثل التجارة أو الاستثمار بمعزل عن أبعادها

السياسية والاستراتيجية، بل ينبغي فهمها في إطار أهداف الدولة وسلوكها الجيوسياسي (Blackwill and Harris 2016, 52-53).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى مجموعة من الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياساتها الجيواقتصادية، والتي تختلف في طبيعتها ودرجة فاعليتها وحدود تأثيرها داخل النظام الدولي. ويمكن تناول أبرز هذه الأدوات على النحو الآتي:

1-السّياسات التّجاريّة

تعدّ السياسة التجارية من أكثر الأدوات الجيواقتصادية انتشارًا وفاعليّة، إذ لا تستعمل لتعظيم المكاسب الاقتصادية فقط، بل تستعمل لمعاقبة الخصوم، أو مكافأة الحلفاء (Blackwill and Harris 2016, 50-52). يتجلى هذا الاستعمال الاستراتيجي في سلوك الولايات المتحدة تجاه شركائها التجاريين، لا سيما منذ بداية ولاية الرئيس دونالد ترامب الثانية، إذ استُعملت الرسوم الجمركية كأداة لتقليص العجز التجاري الأمريكي بدلاً من تعزيز المكاسب الاقتصادية المتبادلة. ويعكس هذا النهج تحوّل التجارة إلى أداة مركزية في السياسة الخارجية الاستراتيجية وبسط النفوذ، متجاوزاً بذلك المنطق التقليدي للمنفعة الاقتصادية المتبادلة (Kim 2025, 2-7).

2- الاستثمار الأجنبيّ المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة محورية لبناء نفوذ طويل الأمد، إذ غالبًا ما تستهدف الدول من طريقه قطاعات أو مناطق ذات أهمية استراتيجية. ويجسد كل من التوسع الغربي في أفريقيا ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية هذا النمط، إذ ترتبط الاستثمارات بإعادة تشكيل التحالفات وبناء التبعيات الاقتصادية. في المقابل، تواجه الدول النامية في هذا السياق تحديًا كبيرًا في إدارة هذه الاستثمارات من دون أن تقع في فخ التبعية الاقتصادية المفرطة. (Manyika et al. 2014, 2-3).

3-التّمويل الائتمانيّ

يعد الوصول إلى أسواق رأس المال والمؤسسات المالية الدولية من أبرز أدوات الهيمنة الجيواقتصادية، إذ تستعمل القروض والمساعدات المشروطة لإعادة توجيه السياسات

الاقتصادية للدول المستفيدة بما يخدم مصالح القوى المانحة. وتمنح مركزية الدولار وسيطرة الغرب على المؤسسات المالية الدولية الولايات المتحدة وحلفاءها ميزة بنيوية، بالرغم من تصاعد محاولات القوى الصاعدة، كالصين وروسيا، لبناء بدائل مالية تقلص هذه الهيمنة، سواء من خلال إنشاء مؤسسات إقراض موازية، أم محاولة تقويض هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات الدولية، بهدف تشجيع الدول الأخرى انتهاج سياسات أكثر استقلالية (Woods 2025).

4-العقوبات الاقتصاديّة

تعدّ العقوبات الاقتصادية من الأدوات البارزة في ترسانة الإكراه الجيواقتصادي؛ فهي تسمح بفرض ضغوط قوية على الخصوم من دون الانزلاق إلى المواجهات العسكرية. وتشكل العقوبات الغربية المفروضة على إيران وروسيا وكوريا الشمالية أمثلة راهنة على توظيف هذه الأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية محددة في مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط، وشرق أوربا، وشبه الجزيرة الكورية. غير أنّ فاعليتها تقترن بتكاليف إنسانية وسياسية، وقد تؤدي، في بعض الحالات، إلى نتائج عكسية، تتمثل في تعزيز مشاعر العداء أو تسريع البحث عن بدائل اقتصادية لدى الدول المستهدفة (Dyer 2014).

5-التّقنيات الرقميّة

تعدّ التقنيات الرقمية مكونًا جوهريًا ومتناميًا في منظومة الجيواقتصاد المعاصر، إذ إنّ السيطرة على البنية التحتية الرقمية والمعايير التقنية والمنصات الإلكترونية باتت تشكل محددًا حاسمًا لتوازنات النفوذ الجيوسياسي، ويتجلى هذا بوضوح في التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين على تقنيات الجيلين الخامس والسادس، والذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات؛ فهذه التقنيات لا تُعدّ مجرد أدوات لتعزيز الأداء الاقتصادي، بل تستعمل كذلك كوسائل للرقابة والسيطرة، وتسهم في تكريس تفوق استراتيجي طويل الأمد، الأمر الذي يجعلها مدمجة بالكامل ضمن ترسانة الأدوات الجيواقتصادية (Babic et al. 2022, 11-12).

6- الأدوات السّيبرانيّة

أصبح المجال السيبراني ساحة صاعدة للمنافسة الجيواقتصادية بين القوى الكبرى، ولا سيما الصين والولايات المتحدة وروسيا، إذ تستعمل الأدوات السيبرانية لتعطيل الأنظمة الاقتصادية، وسرقة الملكية الفكرية، والتأثير في النتائج السياسية. وبالرغم من أن القدرات السيبرانية أدرجت تقليديًّا ضمن مجالات الأمن والاستخبارات، إلا أنها تستعمل اليوم كأدوات جيواقتصادية تحدث تأثيرًا موازيًا للعقوبات الاقتصادية أو القيود التجارية، في ضوء استهداف الهجمات السيبرانية للبنى التحتية الحيوية كالمصارف والأسواق وشبكات الإنتاج الصناعي، مما يؤكد قدرتها على زعزعة الاستقرار الاقتصادي بوسائل غير تقليدية. وعادة ما يشار إلى أن هذه الهجمات غالبًا ما تقع في المنطقة الرمادية تحت عتبة الحرب التقليدية، ما يتيح للدول ممارسة الإكراه الاقتصاديّ من دون تحمل تكلفة سياسية أو عسكرية باهظة (Austin et al. 2022, 4-11).

7- المساعدات الخارجيّة

تحوّلت المساعدات الخارجية، سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية، إلى أداة محورية لتعزيز الولاءات السياسية وبسط النفوذ على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة؛ فهذه المساعدات باتت توظف كإحدى أبرز الوسائل الجيواقتصادية التي تعتمدها الدول المانحة لخدمة مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بعيدة المدى. وتبرز في هذا السياق النماذج الأوضح والأكثر رسوخًا في ممارسات الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضخ سنويًا مليارات الدولارات في إطار برامج التمويل العسكري الأجنبي، كما يظهر جليًا في علاقاتها مع إسرائيل وأوكرانيا وغيرهما من الحلفاء حول العالم. (Blackwill and Harris 2016, 68-71)

8- صناديق الثّروة السّياديّة

تستعمل صناديق الثروة السيادية بوصفها أدوات استثمارية ذات بعد استراتيجي، تتجاوز المنطق المالي البحت، وتسهم في إعادة تشكيل سلاسل التوريد وخرائط الابتكار العالمية، أي إنّه بالرغم من توجيه هذه الصناديق وفق منطق تجاري ظاهريًا، إلا أنها في جوهرها

تمثل امتدادًا لسياسات الدولة. وقد استعملت دول مثل الإمارات والصين وسنغافورة هذه الصناديق لتوجيه استثمارات ضخمة نحو قطاعات حيويّة وحسّاسة، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية العالمية، مما أسهم في إعادة تشكيل سلاسل التوريد وخرائط الابتكار الدولية، وفقًا لما تخدم أجنداتهم الخارجية. (Blackwill and Harris 2016, 88)

9- ضوابط التّصدير والحرمان من التّكنولوجيا

تعدّ ضوابط التصدير، لا سيما في التقنيات الحساسة، من الأدوات التقليدية للجيواقتصاد، وتستعمل للحفاظ على التفوق التكنولوجي ومنع انتقال المعرفة إلى الخصوم، إذ لطالما اعتمدت الولايات المتحدة هذه الضوابط كإجراء وقائي للحفاظ على تفوقها التكنولوجي، ولا سيما في مجالات الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك من خلال تقييد تصدير المنتجات ذات الاستعمال المزدوج إلى الخصوم المحتملين، وتحديداً شركات التكنولوجيا الصينية (Levy et al. 2025).

10- الطّاقة كأداة للإكراه والتّبعيّة

تحتلّ الطاقة موقعًا محوريًا ضمن الأدوات الجيواقتصادية لما لها من قدرة على فرض الإكراه أو صناعة التبعية، خاصة في ظل عدم تكافؤ العلاقة بين الدول المصدرة والدول المستهلكة، إذ توظف الأولى مواردها من النفط والغاز لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية، مثل روسيا التي استغلت صادرات الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط على أوكرانيا وبعض الدول الأوربية، إبان حربها على أوكرانيا عامي 2014 و2022؛ إذ تلاعبت بتدفق الإمدادات، مما مكنها من معاقبة الحكومات المناوئة ومكافأة الأنظمة الصديقة (Hogselius 2019, 77-85).

في المقابل، مثلت الطفرة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تحولاً جوهريًا في معادلات الطاقة العالمية، إذ قلصت من اعتمادها على واردات النفط من الشرق الأوسط، ومنحتها قدرًا أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية، بل فرضت بعض المطالب السياسية الدولية مهددةً بالتأثير في أسعار النفط العالمي عبر التحكم في حجم الإنتاج المحلي منه، من دون التنسيق مع سياسات منظمة أوبك (Hogselius 2019, 77-85).

ثالثًا: التّحديات الرّئيسة للأدوات الجيواقتصاديّة

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للأدوات الجيواقتصادية، فإن توظيفها العملي يواجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية، إذ إن تنوعها لا يضمن بالضرورة فاعليتها في السياقات جميعها، سواء على المستوى المحلي للدولة المستهدفة أو في البيئة الدولية الأوسع. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

1- رفض التّبعيّة الاقتصاديّة وتطوير التّدابير المضادة

يسير التوجه العالمي نحو رفض التبعية الاقتصادية، لا سيما للقوى المهيمنة، وهذا ما شكّل تحديًا متزايدًا لاستعمال الأدوات الجيواقتصادية؛ ففي إطار الرد على حالات الإكراه أو التلاعب السابقة، تسعى العديد من الدول إلى تحقيق سيادتها الاقتصادية من خلال استراتيجيات التنويع، وتعميق التصنيع المحلي، وتنشيط أطر التجارة الإقليمية، بهدف التقليل من فعالية الأدوات الجيواقتصادية الخارجية، ولا سيما الحدّ من نقاط الضعف التي يمكن استغلالها. على سبيل المثال، تسعى الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتخلص من التبعيات الاستراتيجية الناتجة عن النفوذ الغربي (Arko 2024).

ومع تزايد شيوع الأدوات الجيواقتصادية، تطور الدول المُستهدَفة تدابير مضادة متطورة، تشمل الفصل الاستراتيجي، وإعادة توطين الصناعات الحيوية، وإنشاء أنظمة مالية وسلاسل توريد بديلة، تمنح لها مرونة التحرك الخارجي (Georgieva et al. 2022) وتعدّ استراتيجية "التداول المزدوج" الصينية، واستعمال روسيا المتزايد للتسويات غير الدولارية، مثالين رئيسين على كيفية عزل الدول نفسها عن الضغوط الخارجية. (Garcia-Herrero 2021)

2- تعارض الأجندات الجيواقتصاديّة مع الأولويّات المحليّة

يبرز تحدٍ بنيويّ عندما تتعارض الأهداف الجيواقتصادية الخارجية مع المصالح الاقتصادية الداخلية، إذ قد تؤدي السياسات القسرية، مثل الرسوم الجمركية أو قيود الاستثمار، إلى أضرار بالصناعات المحلية أو بفرص العمل، ما يولد مقاومة داخلية من الفاعلين الاقتصاديين ويقوض الاستدامة السياسية لهذه السياسات. (Guriev and

(Rabban 2015, 8 على سبيل المثال، تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة من قيادات كبرى في عالم الأعمال الأمريكي ضد سياسة الرسوم الجمركية التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أبريل 2025، مع تحذيرات واضحة من تداعياتها الاقتصادية الوخيمة، في ضوء تأثير الزيادات الجمركية على رفع تكاليف الإنتاج وتهديد فرص العمل (McCorvey 2025).

3- تجزئة سلاسل التّوريد العالميّة

تواجه الاستراتيجيات الجيواقتصادية مشكلات تتعلق باحتمالية تزايد تجزئة سلاسل التوريد العالمية، مما يقوض فعالية العديد من الأدوات مثل العقوبات التجارية أو قيود الاستثمار، إذ قد تستهدف القوى الكبرى خصومها من طريق ضوابط التصدير أو الحظر التجاري، إلا إنّ الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي غالبًا ما تؤدي إلى التسريب والتحايل. على سبيل المثال، تشمل سلاسل توريد أشباه الموصلات جهات فاعلة من دول عديدة، مما يصعب على أي قوة – حتى الولايات المتحدة أو الصين – فرض ضوابط فاعلة من جانب واحد من دون الإضرار بحلفائها أو نفسها (Haramboure et al. 2023, 8).

4- صعوبة التّنسيق متعدد الأطراف

تعتمد فاعلية العديد من الأدوات الجيواقتصادية على التنسيق بين الحلفاء، إلا إنّ اختلاف المصالح والتبعيات الاقتصادية غالبًا ما يحول من دون اتخاذ إجراءات متماسكة. على سبيل المثال، دفعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى تقليل اعتمادهم على مزودي البنية التحتية الصينيين مثل هواوي، إلا إنّ بعض الدول الأوربية قد ترددت في الاستجابة للمطالب الأمريكية؛ بسبب اعتمادها الاقتصادي المتبادل مع الصين، مما منح الأخيرة قدرا أكبر من النفوذ داخل الدول الغربية نفسها (Ringhof and Torreblanca 2022, 5).

5- التّصعيد وعدم الاستقرار الجيوسياسيّ

يمكن أن تتحول الأدوات الجيواقتصادية من وسيلة ضغط ناعمة إلى محفز مباشر لتصعيد الصراعات وزعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي؛ فالإكراه الاقتصادي غالبًا ما يقابل بردود فعل انتقامية، ما يؤدي إلى تعقيد التفاعلات الدولية وزيادة حدة التنافسات الجيوسياسية،

ويضيق في الوقت ذاته من هامش المناورة الدبلوماسية بين الأطراف المتصارعة (European Central Bank 2024) ويتجلى هذا بوضوح في حالة الصراع الروسي – الأوكراني، إذ أدت الإجراءات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الغربية وروسيا إلى اضطرابات واسعة في الأسواق العالمية، وأسهمت في تعميق حالة انعدام الثقة الاستراتيجية بين الطرفين.

6- التّحديات القانونيّة والمعياريّة في المحافل الدَّوليّة

يثير التوسع في استعمال الأدوات الجيواقتصادية إشكاليات قانونية ومعيارية داخل مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، إذ تطرح هذه الأدوات تساؤلات حول مدى توافقها مع القواعد الحاكمة للتجارة العالمية وآليات فض النزاعات داخل الأطر متعددة الأطراف. وقد دفع الاستعمال المتزايد للعقوبات الأحادية الجانب – خارج مظلة الأمم المتحدة – إلى تصاعد المطالب بإعادة هيكلة نظام حوكمة التجارة الدولية، خاصة من قبل الاقتصادات الناشئة التي تنظر إلى هذه الأدوات بوصفها امتدادًا لممارسات الهيمنة الاقتصادية أو ما يسمى بـ "الإمبريالية الجديدة" (Wigell et al. 2022, 34).

7- المعوقات الأخلاقيّة وتآكل الشّرعيّة الدَّوليّة

يثير الاستعمال المتزايد للأدوات الجيواقتصادية، ولا سيما العقوبات الأحادية والتدابير ذات الطابع خارج الإقليمي، إشكاليات أخلاقية وقانونية تتعلق بشرعية هذه الأدوات ومدى توافقها مع الأسس المعيارية للنظام الاقتصادي الدولي. كما يسهم توظيف الاقتصاد كوسيلة للإكراه في تسييس الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، بما يضعف الثقة في حيادها ويقوض القواعد المنظمة للتفاعل الاقتصادي الدولي. ولا يقتصر أثر ذلك في البعد القانوني، بل يمتد ليشمل تآكل السمعة الدولية للدول الفارضة، ودفع الدول المستهدفة إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية وتسريع البحث عن بدائل نقدية ومالية، الأمر الذي قد يحد من القدرة على القيادة الاقتصادية العالمية على المدى الطويل (Dyer 2014).

8- المعوقات والمشكلات البنيويّة الدّاخليّة

إنّ فاعلية الأدوات الجيواقتصادية لا تتحدد فقط بقدرتها على إحداث ضغط أو تحقيق مكاسب عاجلة، بل تتأثر أيضًا بجملة من المعوقات والمشكلات البنيوية الداخلية التي تحد من استدامة تأثيرها وتنتج تكاليف ارتدادية على الدول المستعملة لها، وذلك من طريق اتجاهين رئيسين:

أ- مشكلة الفاعليّة الزّمنيّة

تتّسم العديد من الأدوات الجيواقتصادية العدائية، وخاصة العقوبات وضوابط التصدير، بفاعلية مرتفعة على المدى القصير أو المتوسط، لكنها تفقد جزءًا من تأثيرها مع مرور الوقت نتيجة لتكيف الأطراف المستهدفة وبنائها لبدائل اقتصادية أو مالية أو تكنولوجية. ويؤدي هذا التآكل الزمني للفاعلية إلى تحويل بعض الأدوات، من أدوات ضغط استراتيجية إلى أدوات ذات مردود متناقص، مما يحدّ من قدرتها على إحداث تغيير مستدام في موازين القوة (Farrell and Newman 2019, 78).

ب- التّكلفة الارتداديّة

ينطوي توظيف الأدوات الجيواقتصادية على تكاليف داخلية وارتدادية قد تتجاوز في بعض الأحيان المكاسب المتحققة منها، تشمل الاضطرابات الاقتصادية الداخلية، بما في ذلك ارتفاع الأسعار وتأثر القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى دفع الفاعلين الآخرين إلى تسريع جهود فكّ الارتباط وبناء نظم بديلة. وبذلك، لا يقتصر أثر الجيواقتصاد في إضعاف الخصم، بل قد يسهم أيضًا في إعادة توزيع الأعباء داخل الدولة المستعملة للأداة نفسها. (Aiyar et al. 2023, 13)

رابعًا: السّياسات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة والصّينيّة

تؤكد الخبرات التاريخية أن السياسات الجيواقتصادية لم تعد أدوات مساندة، بل أصبحت آليات فاعلة في إعادة إنتاج القوة وترسيخ النفوذ داخل النظام الدولي. وفي هذا الإطار، سيتم استعراض الاستراتيجيات الجيواقتصادية للولايات المتحدة والصين، بهدف تحليل

أنماط توظيفهما للأدوات الاقتصادية ومدى تكيفها مع أولويات السياسة الخارجية لكل دولة، وذلك على النحو الآتي:

1-السّياسات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة

تكشف الخبرة التاريخية للولايات المتحدة عن تبنٍ مبكر للأدوات الجيواقتصادية كوسيلة مركزية لإعادة تشكيل النظام الدولي؛ فقد شكلت خطة مارشال، إلى جانب قيادة نظام بريتون وودز، أنموذجًا لتوظيف الأدوات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الجيوسياسي وترسيخ النفوذ الأمريكي عالميًا. وفي السياق المعاصر، تواصل الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة متكاملة من الأدوات الجيواقتصادية، بما في ذلك العقوبات، الهيمنة المالية، ضوابط التكنولوجيا، السياسة الصناعية، والتحالفات الاقتصادية، بما يمكنها من تحقيق أهداف استراتيجية بكلفة أقل من المواجهة العسكرية المباشرة.

أ- العقوبات الاقتصادية

تشكل العقوبات الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية، إذ توسع استعمالها منذ تسعينات القرن الماضي، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتشمل هذه العقوبات أنماطًا شاملة وموجهة تستهدف دولًا وكيانات وأفرادًا، مع توظيف الطابع خارج الإقليمي لتعظيم أثرها القسري عبر الضغط على أطراف ثلاثة للامتثال أو مواجهة العزل المالي. ويعكس التطوير المستمر لمنظومة العقوبات دمجًا متزايدًا بين الأدوات القانونية والاقتصادية والاستراتيجية بما يعزز فاعليتها(Nephew 2018, 79-81).

ب- هيمنة الدّولار على البنية التّحتيّة الماليّة العالميّة

رسخت الولايات المتحدة هيمنتها على النظام المالي العالمي من خلال السيطرة شبه المطلقة على البنية التحتية لحركة الأموال الدولية، وفي مقدمتها شبكة الاتصالات المالية بين المصارف (سويفت)، إذ استعملت هذا النفوذ مرارًا كأداة ضغط ضد خصومها، كما تجلى عام 2022 عندما نسقت إدارة بايدن مع حلفائها الغربيين لتجميد احتياطيات النقد الأجنبي للمصرف المركزي الروسي، كرد عقابي على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وتتجسد هذه السيطرة الأمريكية أيضًا في الأرقام التي تعكس مدى هيمنة الدولار على حركة المدفوعات العالمية؛ إذ شكلت العملة الأمريكية نحو 46.8 % من إجمالي المعاملات على منصة سويفت في نوفمبر 2025، مقابل 24% لليورو و7.7% للجنيه الإسترليني، في حين ظل اليوان الصيني عند نسب متواضعة تصل إلى3%، وذلك وفقًا لما تعكسه البيانات الواردة في الشكل (1). ومع تصاعد النقاشات حول ضرورة كسر هذه الهيمنة، تسعى بعض الدول إلى تعزيز استعمال عملاتها الوطنية، إلا إنّ الأرقام الراهنة لا تزال تؤكد أنّ النظام المالي العالمي يدور في فلك الدولار (SWIFT 2025).

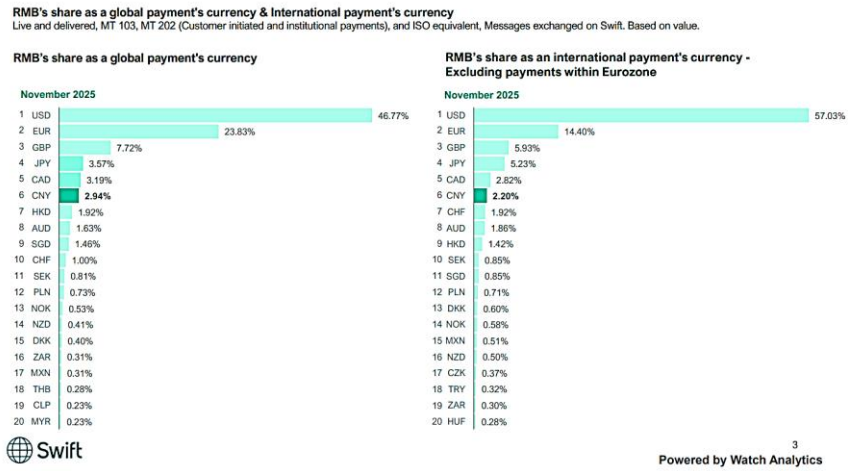

شكل (1): حصة العملات الدولية من إجمالي حركة المدفوعات العالمية – نوفمبر 2025
المصدر: SWIFT (2025).

أما على مستوى الاحتياطيات الدولية، تحتفظ الحكومات والمصارف المركزية حول العالم بأصول يهيمن عليها الدولار، عادةً تتمثل في سندات الخزانة الأمريكية، إلا إنّ هذا لا ينكر أن الدولار بدأ يفقد جزءًا من حصته في السوق العالمي؛ إذ تكشف البيانات الواردة في الشكل (2) عن انخفاض حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية من أكثر من 70% عام 2000 إلى أقل من 60% بنهاية عام 2024 (International Monetary Fund 2025).

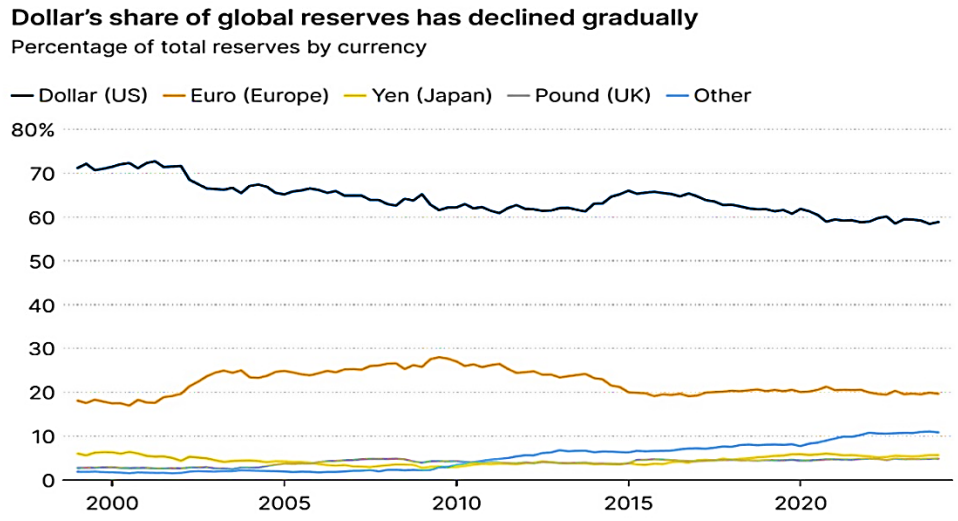

شكل (2): نسبة العملات العالمية من إجمالي الاحتياطيات الدولية

المصدر : International Monetary Fund (2025).

ج- الاحتواء التكنولوجيّ

أصبحت التكنولوجيا محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية، وخاصةً في مواجهة الصين، من خلال تقييد وصول الشركات الصينية إلى أشباه الموصلات المتقدمة، والحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من التقنيات ذات الاستعمال المزدوج. تمثل ضوابط التصدير لعام 2022 على الرقائق المتقدمة بالتنسيق مع اليابان وهولندا، ومنع لجنة الاستثمار الأجنبي (CFIUS) الاستثمارات الصينية في هذه القطاعات مثالين بارزين على ذلك (Marquez de la Rubia 2025, 9-11).

د- التحالفات الجيواقتصاديّة الدَّوليّة

سعت الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية من طريق استراتيجية "الصداقة الخارجية" – وهو مصطلح روجته وزيرة الخزانة السابقة جانيت يلين – تتضمن تقليل الاعتماد الاقتصادي على المنافسين الاستراتيجيين، وبناء شبكات توريد مرنة مع الحلفاء؛ إذ تجسد مبادرات مثل الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)، ومجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي (TTC)،

وتحالف (Chip 4) مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، هذا التحول نحو الحوكمة الاقتصادية القائمة على التحالفات، بوصف أن الهدف إنشاء تحالفات اقتصادية عالمية تخدم الحرب الاقتصادية الأمريكية على منافسيها الاستراتيجيين (Graham and Rashid 2023).

هـ- توجيه السّياسة الصّناعيّة الأمريكيّة

شهدت السياسة الصناعية الأمريكية تحولاً جذريًا على مدار السنوات الماضية، استجابةً لنقاط الضعف التي كشفتها جائحة كورونا، والتحول الأخضر، والمنافسة الاستراتيجية مع الصين. وعلى سبيل المثال، يوجه قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act) لعام 2022، وقانون خفض التضخم (IRA) لعام 2023، مئات المليارات من الدولارات إلى قطاعات أشباه الموصلات، والطاقة النظيفة، والتصنيع المحلي. وتشير هذه الإجراءات إلى جهد متعمد لإعادة سلاسل التوريد إلى الداخل الأمريكي واستعادة الريادة الصناعية، في مواجهة الصناعات الصينية والأوربية، وذلك بالاعتماد على الاستثمارات العامة لتوجيه النشاط الصناعي، ولا تترك المجال للسوق الحر وحده لكي يتحكم في مسارات الصناعة الأمريكية (Goodman 2025, 4).

و- تسليح التّجارة العالميّة

تتضمن الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية جهودًا لإعادة صياغة معايير التجارة العالمية، بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية، وهو ما ينعكس في استعمال مبررات الأمن القومي لفرض رسوم جمركية عقابية ضد شركائها التجاريين، وعلى رأسهم الصين، رغبةً في تجاوز منظمة التجارة العالمية. ولعل أبرز مثال على ذلك، بدء الولايات المتحدة حربها التجارية على الصين في يونيو 2018، حين فرضت إدارة ترامب الأولى رسوماً جمركية إضافية بنسبة 25% على واردات صينية تحتوي على تقنيات صناعية مهمة بقيمة تقارب 50 مليار دولار (Office of the United States Trade Representative 2018) كما جاءت إدارة ترامب وفرضت تعريفات جديدة بنسبة 10% على الدول جميعها في أبريل 2025، باستثناء الصين التي أعلن فرض رسوم بنسبة 145% عليها، وذلك قبل أن يتم التوصل

إلى اتفاق تجاري في أكتوبر من العام ذاته، يحدد الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية بنسبة تقارب 47% (Kimball 2025).

2-السياسات الجيواقتصاديّة الصّينيّة

تمثل الاستراتيجية الجيواقتصادية الصينية تحولًا بارزًا في بنية القوة الاقتصادية العالمية، إذ تجاوزت الصين دورها التقليدي كمصنع العالم لتصبح مؤثرا مركزيًا في صياغة قواعد الاقتصاد الدولي. ومن طريق مزيج من المبادرات العابرة للحدود، واتفاقيات التجارة الحرة، والتوسع الاستثماري، والتموضع المالي، تعمل الصين على إعادة هندسة النظام الاقتصادي العالمي بما يعزّز نفوذها التفاوضي إزاء القوى التقليدية. ويبرز هذا التوجه بوضوح في مبادرة الحزام والطريق، إلى جانب دعم الصين لأطر التجارة متعددة الأطراف، وسعيها إلى تطوير مؤسسات اقتصادية بديلة، وتوسيع شبكات الشراكات مع الدول النامية.

أ- مبادرة الحزام والطّريق

تعد مبادرة الحزام والطريق (BRI)، التي طرحت في بداياتها تحت اسم "طريق الحرير الجديد"، تجسيدًا واضحًا للتحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية، إذ أصبحت تمثل الأداة الأبرز لتوسيع نطاق نفوذها الجيواقتصادي في الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة. وقد أثارت هذه المبادرة – منذ لحظة الإعلان عنها عام 2013 – نقاشًا مكثفًا وجدلاً واسعًا، خاصة في الأوساط الغربية، التي رأت فيها في البداية مجرد وسيلة لمعالجة فائض الإنتاج المحلي في الصين، قبل أن تدرك تدريجيًا أبعادها الجيوسياسية العميقة، التي يصعب تجاهلها أو تحجيمها ضمن النطاق الاقتصادي فقط (Shahzad 2022, 32-36).

وتصر الصين رسميًا على أن هذه المبادرة لا تمثل أنموذجًا مماثلاً لخطة مارشال الأمريكية التاريخية، ولا تعد مشروعًا للإغاثة أو المساعدات بقدر ما تبنى على أسس اقتصادية وتجارية واضحة؛ فالمساعدات المقدمة في إطار المبادرة تعد تكميلية لا محورية، إذ إن البنية الأساسية للمبادرة ترتكز على منطق التنمية الموجهة بالاستثمار في البنية التحتية، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي للدول الشريكة، من دون أن يرافق ذلك أي نوع من الإملاءات السياسية (Kozul-Wright 2019).

ب- بناء بدائل للمؤسّسات الاقتصاديّة الغربيّة

تتبنى الصين توجهًا استراتيجيًا يستهدف تقويض الأحادية المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي الذي تشكل في أعقاب "بريتون وودز"، عبر الدفع نحو إنشاء مؤسسات مالية بديلة تعبر عن مصالح القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين ذاتها. وتأتي هذه المقاربة استجابة للنقد المتزايد لطبيعة الدور الذي تمارسه مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، والتي باتت – وفقًا لعدد من الدراسات النقدية – أدوات لترسيخ الهيمنة الجيواقتصادية الغربية من طريق فرض شروط اقتصادية تقيد سيادة الدول النامية وتبقيها في حالة اعتماد دائم على التمويل الغربي (Woods 2025).

وفي هذا السياق، دفعت الصين نحو تشكيل منظومة مؤسسية موازية، من طريق أدوات تمويل جديدة أكثر انفتاحًا وتوازنًا، مثل "المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" و"مصرف التنمية الجديد" التابع لتجمع البريكس، بهدف تقويض احتكار التمويل القائم على الدولار، وتوسيع هامش السيادة الاقتصادية للدول النامية، بما يفضي إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنًا وتعددية.

ج- التمركز في قلب التجارة الدولية

منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، عملت الصين على مواءمة سياساتها مع قواعد التجارة متعددة الأطراف، وفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. كما تتمتع الصين بعلاقات تجارية خارجية قوية، حتى أصبحت شريكًا تجاريًا رئيسًا لأكثر من 120 دولة ومنطقة، والتي تترجم في تصدرها قائمة أكثر الدول اندماجًا في التجارة الدولية، بحصة تبلغ 6.17 تريليونات دولار خلال عام 2024، متفوقةً بفارق واضح على الولايات المتحدة التي تليها بـ5.42 تريليونات دولار. هذا التفوق يعكس القوة التجارية الهائلة التي تتمتع بها الصين، والتي تحققت نتيجة تبنيها لسياسات اقتصادية قائمة على التصنيع الموجه للتصدير، وتوسيع شراكاتها التجارية، والاستثمار في البنية التحتية اللوجستية داخل البلاد وخارجها (ITC 2025).

د-بناء الشّراكات الاقتصادية

توسع الصين من شبكة شراكاتها الاقتصادية من أجل جعل نفسها واحدة من أكثر الاقتصادات ارتباطًا بالعالم بحلول عام 2025، إذ أبرمت 23 اتفاقية تجارة حرة تغطي 30 دولة ومنطقة، إلى جانب مشاركتها في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، أكبر تكتل للتجارة الحرة في العالم، والذي يضم 15 اقتصادًا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا تقتصر هذه الاتفاقيات على خفض التعريفات الجمركية ومواءمة اللوائح التجارية فحسب، بل تعزز أيضًا دور الصين كمركز محوري في سلاسل التوريد الدولية. (Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM) 2025) كما برزت مبادرة الحزام والطريق الصينية كمحرك رئيس للمشاركة الاقتصادية، إذ وقعت الصين من طريقها نحو 150 دولة شريكة وأكثر من 200 وثيقة تعاون بحلول أوائل عام 2025 (Wang 2026).

هـ- التّوسّع في ضخّ الاستثمارات الخارجيّة

استعملت الصين محافظها الاستثمارية كأداة رئيسة في منح الحوافز الاقتصادية لدول العالم النامي والمتقدم على حد سواء، وتحديدًا منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، بوصفها المبادرة الاستثمارية العالمية الأولى منذ إطلاقها حتى الآن. ووفقًا للبيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي، نرى أن الصين قد استثمرت ما لا يقل عن 1.85 تريليون دولار في مختلف دول العالم خلال المدة (2013 – 2024)، ليصل بذلك حجم الاستثمارات الصينية الخارجية التراكمية إلى أكثر من 3.1 تريليونات دولار بنهاية عام 2024، الأمر الذي يشير إلى استحواذ تلك المدة فقط على نحو 60% من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية. (United Nations Trade and Development 2025)

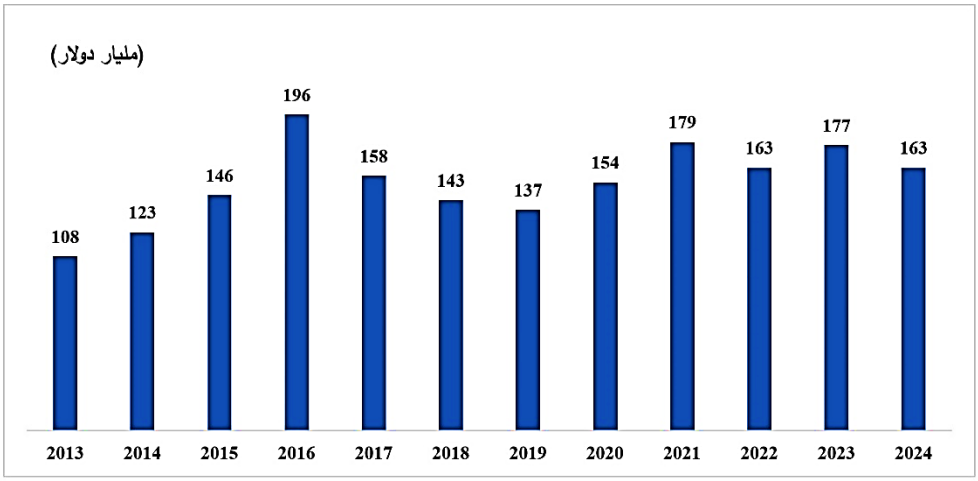

الشكل (3): تطور حجم الاستثمارات الصينية الخارجية منذ عام 2013

المصدر: United Nations Trade and Development (2019,2022,2025)

المناقشات:

في ضوء الإشكالية البحثية والفرضية المطروحة، يمكن استعراض النتائج الرئيسة للدراسة، مع توظيف الإطار التحليلي المقارن لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية لدى الولايات المتحدة والصين، وإبراز أوجه التباين بينهما، وحدود تأثير الجيواقتصاد في إعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام الدولي المعاصر، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجيواقتصاد كآليّة لتحول أنماط القوة في النّظام الدَّوليّ

تظهر نتائج الدراسة أن الجيواقتصاد لم يعد مجرد أداة مساندة للقوة العسكرية أو الدبلوماسية، بل أصبح آلية فاعلة لإعادة تشكيل أنماط القوة النسبية داخل النظام الدولي، وإن كان بدرجات متفاوتة وفق السياق البنيوي لكل دولة، وهو ما يكشف عن الطبيعة الشرطية للجيواقتصاد التي تتفاعل مع المتغيرات السياسية والعسكرية والهيكلية. ومن ثم، تسهم السياسات الجيواقتصادية في إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي من طريق ثلاث آليات رئيسة؛ التأثير في قدرات الخصوم على الوصول إلى الموارد والأسواق، إعادة هندسة الاعتماد المتبادل وسلاسل التوريد، وفرض تكاليف بنيوية طويلة الأمد تتجاوز لحظة الصراع المباشر.

ثانيًا: فاعليّة الأدوات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة وحدودها البنيويّة

أظهرت نتائج التحليل أن الولايات المتحدة تمتلك أعلى درجة من الفاعلية في توظيف الأدوات الجيواقتصادية، ويرجع ذلك أساسًا إلى موقعها المركزي داخل النظام المالي والتجاري العالمي، وهيمنتها على البنية التحتية لحركة الأموال الدولية، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وشبكة المدفوعات العالمية؛ فقد أثبتت العقوبات الاقتصادية الأمريكية، قدرة عالية على إحداث صدمات فورية في اقتصادات الدول المستهدفة، كما في حالتي روسيا وإيران. غير أن هذه الفاعلية العالية اقترنت بتكلفة بنيوية متنامية، تمثلت في تسريع جهود إزالة الدولرة، وبناء نظم مالية بديلة، ما قد يؤدي على المدى الطويل إلى تآكل جزئي في فعالية هذه الأداة.

كما كشفت النتائج أن توظيف الولايات المتحدة للأدوات التكنولوجية، عبر ضوابط التصدير وقيود الاستثمار، حقق أهدافًا استراتيجية واضحة في إبطاء التقدم التكنولوجي للمنافسين، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى توترات مع الحلفاء، وفرض أعباء اقتصادية على الشركات الأمريكية نفسها، ما يعكس تعقيد الموازنة بين الفاعلية والكلفة.

ثالثًا: فاعليّة الأدوات الجيواقتصاديّة الصّينيّة ذات الطّابع التّراكميّ

تشير نتائج الدراسة إلى أن الصين تعتمد نمطًا مختلفًا في توظيف الأدوات الجيواقتصادية، يقوم على الفاعلية التراكمية طويلة الأمد بدلًا من الإكراه المباشر؛ فقد أظهرت مبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات الخارجية، واتفاقيات التجارة الحرة، قدرة الصين على بناء شبكات نفوذ اقتصادية واسعة، من دون تحمل تكاليف سياسية مباشرة مماثلة لتلك التي تواجهها الولايات المتحدة عند فرض العقوبات.

غير أن هذه الفاعلية التراكمية تواجه حدودًا واضحة، إذ كشفت النتائج أن الاعتماد الصيني على أدوات الجذب والاستثمار يجعل تأثيرها أبطأ، وأكثر عرضة للتقلبات السياسية في الدول الشريكة، إضافة إلى تصاعد ردود الفعل الغربية التي تسعى إلى تحجيم النفوذ الصيني عبر سياسات "تقليل المخاطر" وإعادة توطين سلاسل التوريد.

وبذلك، توضح النتائج أن الفاعلية الجيواقتصادية الصينية قوية من حيث الامتداد الجغرافي والاستدامة، لكنها أقل حدة من حيث القدرة على الإكراه الفوري.

رابعًا: تباين أثر السّياسات الجيواقتصاديّة في إعادة تشكيل القوة

تكشف المقارنة بين الأنموذجين الأمريكي والصيني أن الجيواقتصاد لا يعيد تشكيل القوة وفق مسار واحد، بل من طريق أنماط متباينة تعكس اختلاف الفلسفات الاستراتيجية لكل دولة؛ فالولايات المتحدة توظف السياسات الجيواقتصادية بوصفها أداة إكراه وإدارة صراع، تسعى من طريقها إلى الحفاظ على تفوقها النسبي وتعظيم مكاسب قصيرة ومتوسطة الأجل، وإن كان ذلك على حساب تزايد تسييس الاقتصاد العالمي وارتفاع التكاليف البنيوية. في المقابل، تعتمد الصين الجيواقتصاد كأداة لبناء نفوذ بنيوي تراكمي، تستهدف من طريقه تضييق فجوة القوة الاقتصادية مع الولايات المتحدة وإعادة تعديل موازين القوة تدريجيًا من دون الانخراط في صدام مباشر.

ويظهر أثر هذا التباين بوضوح في المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (بالأسعار الجارية) نحو 29.3 تريليون دولار عام 2024، في حين قفز الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى نحو 18.8 تريليون دولار، بزيادة تقارب 10 تريليونات دولار خلال ثلاثة عشر عامًا فقط (International Monetary Fund 2026b) من ناحية أخرى، تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي وفق معيار تعادل القوة الشرائية منذ عامي 2014–2015، ليصبح أكبر اقتصاد عالمي وفق هذا المؤشر، إذ بلغت حصة الصين نحو 18.5% من الناتج العالمي عام 2024 مقابل 15% للولايات المتحدة، مع توقعات باتساع الفجوة خلال العقد المقبل (International Monetary Fund 2026a)

ويعزز هذا المسار الصيني تفوقها المتزايد في التجارة الدولية، إذ تصدرت الصين الدول الأكثر اندماجًا في التجارة العالمية عام 2024 بحجم تجارة بلغ 6.17 تريليونات دولار، متقدمةً على الولايات المتحدة بمقدار 750 مليار دولار، وهو ما يمكن إرجاعه إلى نجاح الأنموذج الجيواقتصادي الصيني القائم على التصنيع الموجه للتصدير، وتوسيع الشراكات التجارية، والاستثمار المكثف في البنية التحتية اللوجستية (ITC 2025). وبذلك، لا ينتج

الجيواقتصاد زيادة مطلقة في القوة، بل يعيد توزيعها زمنيًا وبنيويًا، بما يسمح لقوى صاعدة مثل الصين بمزاحمة التفوق الاقتصادي الأمريكي داخل النظام الاقتصادي الدولي.

وفي ضوء التحليل السابق، يوضح الجدول الآتي أوجه الاختلاف والتقاطع بين الأنموذجين الأمريكي والصيني وفق المعايير الأربعة المعتمدة في منهجية الدراسة.

جدول (1): مقارنة الأنموذجين الجيواقتصاديين الأمريكي والصيني

المعيار	الولايات المتحدة	الصين
طبيعة الأداة الجيواقتصادية	أدوات قسرية عالية الكثافة، تشمل العقوبات المالية، وضوابط التصدير التكنولوجية، والهيمنة على البنية التحتية المالية العالمية، وتسليح التجارة.	أدوات جاذبة اقتصاديًا، تشمل الاستثمار الخارجي، ومبادرة الحزام والطريق، واتفاقيات التجارة الحرة، وبناء سلاسل توريد بديلة.
الهدف الاستراتيجي	الحفاظ على التفوق النسبي وإدارة الصراع مع المنافسين الاستراتيجيين عبر فرض تكاليف مباشرة وسريعة.	تضييق فجوة القوة الاقتصادية تدريجيًا مع الولايات المتحدة، وإعادة تعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي من دون صدام مباشر.
درجة الفاعلية	مرتفعة على المدى القصير والمتوسط، وقادرة على إحداث صدمات فورية في اقتصادات الخصوم، لكنها أقل استدامة على المدى الطويل.	تراكمية وبطيئة نسبيًا، لكنها أكثر استدامة وامتدادًا جغرافيًا، وتؤدي إلى تعزيز النفوذ البنيوي طويل الأمد.
التكلفة السياسية والاقتصادية	ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية، تشمل تآكل الشرعية الدولية، تسريع إزالة الدولرة، توترات مع الحلفاء والخصوم، وتكاليف داخلية على الشركات والأسواق.	أقل كلفة سياسية مباشرة، لكنها تنطوي على مخاطر مالية، تتعلق بمديونية الشركاء، واحتمال تعرض الاستثمارات للتقلبات السياسية.

المصدر: إعداد الباحث.

يبرز تحليل هذا الجدول أن الفارق الجوهري بين الأنموذجين الأمريكي والصيني لا يكمن فقط في تنوع الأدوات الجيواقتصادية أو اختلاف مجالات توظيفها، بل في منطق إنتاج القوة ذاته الذي يحكم كل أنموذج؛ في حين يعكس الأنموذج الأمريكي مقاربة تقوم على تعظيم القدرة على فرض الكلفة وإدارة الصراع ضمن أطر زمنية قصيرة نسبيًا، يتأسس

الأنموذج الصيني على إعادة هندسة الشروط البنيوية التي تنتج القوة الاقتصادية على المدى الطويل. ويشير هذا التباين إلى أن الجيواقتصاد لا يعمل كأداة حيادية أو ذات نتائج متماثلة، بل يتفاعل مع موقع الدولة داخل النظام الاقتصادي العالمي، وطبيعة اندماجها في سلاسل القيمة، وقدرتها على تحمل التكاليف الممتدة. وبناء على ذلك، إن إعادة تشكيل القوة عبر الجيواقتصاد لا تتحقق من طريق التفوق الأداتي وحده، وإنما من طريق القدرة على مواءمة الأدوات مع البنية الهيكلية للنظام الدولي واتجاهاته التحولية.

خامسًا: حدود الفاعليّة والتّحديات البنيويّة للأدوات الجيواقتصاديّة

تظهر النتائج أن فاعلية الأدوات الجيواقتصادية ليست مطلقة، بل تتآكل بمرور الوقت بفعل عدد من التحديات البنيوية، من أبرزها تجزئة سلاسل التوريد، وتصاعد التدابير المضادة، وتنامي التكاليف السياسية والاقتصادية الداخلية. كما تبين أن الاستعمال المفرط للإكراه الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في تعزيز النزعات الحمائية، وتسريع بناء نظم بديلة تقلل من النفوذ الجيواقتصادي للقوى المهيمنة، الأمر الذي يشير إلى أن الجيواقتصاد، بالرغم من فاعليته، لا يشكل أداة خالية من المخاطر، بل يتطلب إدارة دقيقة توازن بين تحقيق الأهداف الاستراتيجية والحفاظ على الاستقرار البنيوي للنظام الدولي.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسات الجيواقتصادية أصبحت عنصرًا محوريًا في إعادة تشكيل أنماط القوة داخل النظام الدولي المعاصر، لكنها لا تمثل نمطًا مستقلاً أو بديلاً كليًا للقوة التقليدية، بل تعمل بوصفها آلية شرطية ومرنة تتفاعل مع السياقات السياسية والعسكرية والبنيوية التي تتحرك ضمنها الدول. ومن ثم، فإن الجيواقتصاد لا ينتج قوة مطلقة، بقدر ما يسهم في إعادة توزيع القوة النسبية بين الفاعلين الدوليين، وفق مسارات زمنية وبنيوية مختلفة.

وقد أظهرت الدراسة، من طريق المقارنة بين الأنموذجين الأمريكي والصيني، أن توظيف الأدوات الجيواقتصادية يؤدي إلى نتائج متباينة في إعادة تشكيل القوة؛ ففي الحالة الأمريكية، أسهمت مركزية الدولار والهيمنة على البنية التحتية المالية والتكنولوجية في

تحقيق فاعلية جيواقتصادية مرتفعة قصيرة ومتوسطة الأمد، مما مكّن الولايات المتحدة من فرض تكاليف مباشرة على خصومها وتعزيز تفوقها النسبي. غير أن هذه الفاعلية رافقتها تكاليف بنيوية وارتدادية متزايدة، تمثلت في تآكل الثقة في النظام الاقتصادي العالمي وتسريع جهود البحث عن بدائل مالية وتكنولوجية، بما يحد من استدامة هذا النمط من القوة.

في المقابل، أظهر الأنموذج الصيني أن الجيواقتصاد يمكن أن يعمل كأداة لإنتاج القوة بصورة تراكمية طويلة الأمد، عبر الاستثمار في البنية التحتية، وإعادة هندسة سلاسل التوريد، وتعميق الاعتماد المتبادل. وقد مكّن هذا التوجه الصين من توسيع نفوذها الدولي من دون اللجوء إلى الإكراه المباشر، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ وتأثير أقل فورية، ومع تعرضه لمخاطر مالية وبنيوية على المدى الطويل.

وبناء على ذلك، تسهم هذه الدراسة في تقديم إسهام نظري يتمثل في إعادة تعريف القوة داخل النظام الدولي بوصفها عملية ديناميكية لإدارة الاعتماد المتبادل والقيود البنيوية، لا مجرد امتلاك موارد عسكرية أو اقتصادية، إلى جانب تقديم إسهام تطبيقي من طريق إبراز كيف تختلف نتائج توظيف الجيواقتصاد في إعادة تشكيل القوة تبعًا لطبيعة الأدوات والسياق البنيوي لكل دولة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تبرز الحاجة إلى مسارات بحثية مستقبلية تتناول الجيواقتصاد من زوايا أكثر تخصصًا، مثل دراسة أثر الأدوات الجيواقتصادية في الدول المتوسطة والنامية، وتحليل التفاعلات بين الجيواقتصاد والأمن السيبراني، إضافة إلى بحث تداعيات تجزئة الاقتصاد العالمي على استقرار النظام الدولي. كما تفتح النتائج المجال أمام دراسات كمية أو دراسات حالة معمقة لتقييم الأثر طويل الأمد للسياسات الجيواقتصادية في بنية النظام العالمي.

Acknowledgments:
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

List of References:

Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen,Christian H Ebeke,Roberto Garcia-Saltos,Tryggvi Gudmundsson,Anna Ilyina,Alvar Kangur,Tansaya Kunaratskul,Sergio L. Rodriguez,Michele Ruta,Tatjana Schulze,Gabriel Soderberg, and Juan Pedro Trevino. 2023. *Geo-economic Fragmentation and the Future of Multilateralism*. Washington, DC: International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9798400229046.006

Arko, Thelma. 2024. "Climate Finance, Debt and Economic Dependency in Africa." UNU INRA. September 25, 2024. https://unu.edu/inra/article/climate-finance-debt-and-economic-dependency-africa

Austin, Greg, Kai Lin Tay, and Munish Sharma. 2022. *Great-Power Offensive Cyber Campaigns: Experiments in Strategy*. London: The International Institute for Strategic Studies (IISS). https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/research-papers/2022/02/great-power-offensive-cyber-campaigns-experiments-in-strategy.pdf

Babic, Milan, Adam D. Dixon, and Imogen T. Liu. 2022. *The Political Economy of Geo-economics: Europe in a Changing World*. London: Palgrave Macmillan. https://content.e-bookshelf.de/media/reading/L-18553289-98520ee1a1.pdf

Blackwill, Robert D, and Jennifer M. Harris. 2016. *War by Other Means: Geo-economics and Statecraft*. USA: Harvard University Press.

Dyer, Geoff. 2014. "Sanctions: War by Other Means." Financial Times. Mar 30, 2014. https://www.ft.com/content/b18d2c74-b59e-11e3-81cb-00144feabdc0

European Central Bank. 2024. "Global Rifts and Financial Shifts: Supervising Banks in an Era of Geopolitical Instability." September 26, 2024. https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/speeches/date/2024/html/ssm.sp240926_1~ebf2df6685.en.html

Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. 2019. "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion." *International Security* 44, no.1 (July): 42-79. https://doi.org/10.1162/isec_a_00351

Garcia-Herrero, Alicia. 2021. "What Is Behind China's Dual Circulation Strategy?." Bruegel. September 7, 2021. https://www.bruegel.org/opinion-piece/what-behind-chinas-dual-circulation-strategy

Georgieva, Kristalina, Gita Gopinath, and Ceyla Pazarbasioglu. 2022. "Why We Must Resist Geo-economic Fragmentation - And How." International Monetary Fund. May 22, 2022. https://www.imf.org/en/blogs/articles/2022/05/22/blog-why-we-must-resist-geoeconomic-fragmentation

Goodman, Matthew P. 2025. *Reimagining U.S. Economic Statecraft.* United States: Council on Foreign Relations. https://docs.house.gov/meetings/FA/FA05/20250514/118242/HHRG-119-FA05-Wstate-GoodmanM-20250514.pdf

Graham, Niels, and Mondrita Rashid. 2023. "Is 'Friendshoring' Really Working?." Atlantic Council. July 25, 2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/is-friendshoring-really-working/

Guriev, Sergei, and Hina Rabban. 2015. "Competition for gated markets, not natural resources." In *Geo-economics: Seven Challenges to Globalization*, 8-9. Geneva: World Economic Forum. https://www3.weforum.org/docs/WEF_Geo-economics_7_Challenges_Globalization_2015_report.pdf

Haramboure, Antton, Guy Lalanne, Cyrille Schwellnus, and Joaquim Guilhoto. 2023. *Vulnerabilities in the Semiconductor Supply Chain*. France: OECD Science Technology

and Industry Working Papers. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2023/06/vulnerabilities-in-the-semiconductor-supply-chain_f4de7491/6bed616f-en.pdf

Hogselius, Per. 2019. *Energy and Geopolitics*. New York: Routledge. https://www.imf.org/-/media/files/publications/sdn/2023/english/sdnea2023001.pdf

International Monetary Fund. 2025. "Global Foreign Exchange Reserves Trends." December 19, 2025. https://data.imf.org/en/Dashboards/COFER%20Dashboard

International Monetary Fund. 2026a. "GDP based on purchasing power parity (PPP), share of world." January 6, 2026. https://www.imf.org/external/datamapper/PPPSH@WEO/MAE

International Monetary Fund. 2026b. "Gross domestic product, current prices." January 6, 2026. https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/CHN

ITC. 2025. "Trade Map: List of Exporters for the Selected Product." August 6, 2025. https://www.trademap.org/Country_SelProduct_TS.aspx?nvpm=1%7c%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1

Kim, Won-Ho. 2025. "US tariff policy and a transformation of global trade architecture." *Asia and the Global Economy* 5, no.2 (December): 2-7. https://doi.org/10.1016/j.aglobe.2025.100120

Kimball, Spencer. 2025. "The biggest takeaways from the Trump-Xi meeting — what the truce covers and what is still unclear." CNBC. October 30, 2025. https://www.cnbc.com/2025/10/30/trump-xi-south-korea-rare-earth-tariff-trade-war-nvidia.html

Kozul-Wright, Richard. 2019. "China's Belt and Road Isn't Like the Marshall Plan, but Beijing Can Still Learn from It." UNCTAD. January 25, 2019. https://unctad.org/news/chinas-belt-and-road-isnt-marshall-plan-beijing-can-still-learn-it

Lee, James. 2024. "Geoeconomics Defines a New Phase of International Competition." UC Institute on Global Conflict and Cooperation. October 3, 2024. https://ucigcc.org/blog/geoeconomics-defines-a-new-phase-of-international-competition/

Levy, Cindy, Matt Watters, Shubham Singhal, Bryce Bittner, Doron Hindin, and Isabella Bennett. 2025. "Restricted: How Export Controls Are Reshaping Markets." McKinsey and Company. April 3, 2025. https://www.mckinsey.com/capabilities/geopolitics/our-insights/restricted-how-export-controls-are-reshaping-markets

Luttwak, Edward N. 1990. "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce." *The National Interest*, no.20 (Summer): 17-23. https://www.jstor.org/stable/42894676

Manyika, James, Jacques Bughin, Susan Lund, Olivia Nottebohm, David Poulter, Sebastian Jauch, and Sree Ramaswamy. 2014. *Global Flows in a Digital Age: How Trade, Finance, People, and Data Connect the World Economy*. USA: McKinsey Global Institute. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/Globalization/Global%20flows%20in%20a%20digital%20age/MGI%20Global%20flows%20in%20a%20digital%20age%20Executive%20summary.ashx

Marquez de la Rubia, Francisco. 2025. *The Battle for Technological Supremacy: The US vs. China*. Analysis Paper 23/2025. Madrid: Spanish Institute of Strategic Studies. https://www.defensa.gob.es/documents/2073105/2392118/la_batalla_por_la_supremacia_tecnologica_2025_dieeea23_eng.pdf

McCorvey, J. J. 2025. "A Critical Crossroads': Business Leaders speak out against Trump's Trade War with the World." NBC News. April 7, 2025. https://www.nbcnews.com/business/business-news/trump-tariffs-business-leaders-criticize-trump-admin-trade-war-rcna199997

Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM). 2025. "MOFCOM Holds Regular Press Conference." April 27, 2025. https://english.mofcom.gov.cn/News/PressConference/art/2025/art_c7fc2b6626ad486eaeade1aca226a84d.html

Nephew, Richard. 2018. *The Art of Sanctions: A View from the Field*. New York: Columbia University Press.

Office of the United States Trade Representative. 2018. *Findings of the Investigation into China's Acts, Policies, and Practices Related to Technology Transfer, Intellectual Property, and Innovation under Section 301 of the Trade Act of 1974: Executive Summary*. March 22, 2018. http://www.iberchina.org/files/2018/ustr_china_summary.pdf

Ringhof, Julian, and Jose Ignacio Torreblanca. 2022. *The Geopolitics of Technology: How the EU Can Become a Global Player*. Berlin: European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2022/05/The-geopolitics-of-technology-How-the-EU-can-become-a-global-player.pdf

Schneider-Petsinger, Marianne. 2016. "Geo-economics Explained." Chatham House. December 9, 2016. https://www.chathamhouse.org/2016/12/geoeconomics-explained#:~:text=the%20term%20geoeconomics%20has%20become,and%20commodities%2c%20aid%20and%20cyber

Shahzad, Aneela. 2022. "Geo-economics: The New Geopolitics." *Policy Perspectives* 19, no.2 (December): 21-40. https://doi.org/10.13169/polipers.19.2.ra2

SWIFT. 2025. "RMB Tracker: Monthly Reporting and Statistics on Renminbi (RMB) Progress Towards Becoming an International Currency." December 17, 2025. https://www.swift.com/products/renminbi-tracker/document-centre

United Nations Trade and Development. 2019. "World Investment Report - Special Economic Zones." January 6, 2026. https://investmentpolicy.unctad.org/publications/1204/world-investment-report-2019---special-economic-zones

United Nations Trade and Development. 2022. "World Investment Report- International Tax Reforms and Sustainable Investment." January 6, 2026. https://investmentpolicy.unctad.org/publications/1263/world-investment-report-2022-international-tax-reforms-and-sustainable-investment

United Nations Trade and Development. 2025. "World Investment Reports -International investment in the digital economy." January 6, 2026. https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025

Wang, Christoph Nedopil. 2026. "China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2025." Green Finance and Development Center. January 18, 2026. https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2025/

Wigell, Mikael, Heiko Borchert, Edward Hunter Christie, Christian Fjader and Lars-Hendrik Hartwig. 2022. *Navigating Geo-economics Risks: Towards an International Business Risk and Resilience Monitor.* FIIA Report 71. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs. https://reforms-investments.ec.europa.eu/document/download/b873a36e-f1c8-434d-a7cf-5758e7aeda87_en?filename=report_71_navigating-geoeconomic-risks_towards-an-international-business-risk-and-resilience-monitor.pdf&prefLang=da

Woods, Ngaire. 2025. "What If the US Leaves the IMF and the World Bank?." Australian Strategic Policy Institute. February 24, 2025. https://www.aspistrategist.org.au/what-if-the-us-leaves-the-imf-and-the-world-bank/